مداخلة تحت عنوان:

"الدعوة إلى تنظيم ندوة جهوية حول الاستثمار"

بـمناسبة

اجتماع الدورة الاستثنائية

لمجلس جهة سوس ماسة

ليوم 16 نونبر 2023

عبد اللطيف أعمو

نونبر 2023

السيد رئيس مجلس جهة سوس ماسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الجهوي،

يعقد مجلس جهة سوس ماسة، يومه الخميس 16 نونبر 2023 دورة استثنائية للدراسة والمصادقة على عدد من مشاريع اتفاقيات تهم العديد من المجالات. وهي كلها جاءت في سياق تنزيل وتنفيذ برنامج التنمية الجهوية سوس ماسة (2022 ـ 2027) بخصوص تخصيص منح وتحفيزات لتشجيع الاستثمار، والذي صادق عليه المجلس في دورة يوليوز 2023، على أن نعود إلى بقية النقط في وقت لاحق

وتهم هذه المجالات، بالأساس دعم التشغيل والاستثمار بجهة سوس ماسة، بجانب مجالات الحماية من الفيضانات والتطهير السائل ومجال التنشيط الرياضي، بجانب دعم قطاعات الفلاحة والسياحة والصحة والثقافة وغيرها من المشاريع التنموية الأخرى.

وأمام كثافة جدول أعمال الدورة (68 نقطة في جلسة فريدة)، والتي لن تسمح بالإحاطة بكل النقط الواردة في جدول الأعمال هذا، فسنقتصر على إبداء وجهة نظرنا في النقطة المحورية للدورة الخاصة بتنزيل البرنامج الجهوي في شقه المتعلق بدعم التشغيل والاستثمار، على أن نعود إلى بقية النقط في وقت لاحق.

وعند الاطلاع على عدد من هذه الاتفاقيات، وعلى دفاتر التحملات الخاصة بها، يتبادر إلى الذهن أن الجهة تطلع بمهام بلورة استراتيجية أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الترابية، بحكم أن السياسات العمومية الاقتصادية أصبحت تعتمد على التنظيم الجهوي باعتباره الإطار الأنسب لاعتماد التخطيط الاقتصادي الشمولي والطموح.

وبالتالي، فإن الدافع الإقتصادي هو الأساس نحو إقرار التنمية الجهوية على كافة المستويات، الأمر الذي أصبح فيه التحفيز على الاستثمار يكتسب أهمية قصوى حاضرا ومستقبلا، بالنظر إلى الاختصاصات المنوطة بالجهة كآلية لتنمية التراب الجهوي على المستوى الاقتصادي، حيث تناط بالجهة، في حدود مواردها المتاحة، مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة في مجالها الترابي، وذلك بتطبيقها وتنسيقها وتتبعها مع مراعاة السياسات والاستراتيجيات العامة، والقطاعية للدولة، خصوصا فيما يتعلق ب تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية تنافسيته الإقتصادية.

لذلك، فاعتماد التخطيط الاقتصادي ووضع قواعد تنسجم مع الطموح الجهوي تعتبر أساسية، حتى لا يتفرق الجهد ويضيع بين مختلف المستويات الترابية. كما أن رهانات الصدارة على المستوى التدبيري جهويا تقتضي ذلك. فالجهات الاقتصادية في موقع التنافس أولا لاستقطاب الاستثمارات الكبرى وحسن توطينها جهويا.

فما هي القاعدة التي تم إعدادها من طرف جهة سوس ماسة لتحديد وضعية وحاجيات الاستثمار؟ وما هي أرضيته؟ وكيف يتم تحديد الأماكن على قاعدة تحقيق العدالة الترابية والمجالية، ونشر ثقافة الاستثمار على كافة تراب الجهة؟

وما هي الأهداف المرحلية والتصورات الجهوية المتوسطة والبعيدة المدى حول الاستثمار الخاص بها؟

وما هي الشروط والمعالم التي تفرضها الجهة لتحقيق وإنجاز مشروعها الاستثماري بشراكة مع كل الفاعلين العموميين والخواص؟

وهو ما يستدعي أن يكون للجهة مركز قوة لتوجيه الاستثمار والتحكم في مساره بواسطة أدوات وآليات ناجعة وتفعيل الدور الحاسم للجهات في ضمان تتبع المشاريع الاستثمارية، وبالخصوص، أن لدى الجهة آليات ما زال أداؤها في مرحلة الانطلاق.

فبالإضافة إلى الآليات القانونية لتنمية الإقتصاد، جاء القانون 111.14 بمجموعة من الآليات المؤسساتية المساعدة للجهة على تنفيذ المشاريع الإستثمارية، من قبيل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، ثم شركات التنمية الجهوية، والتي أحدثت لتفعيل القطاعات، وخصوصا منها ذات طبيعة وصبغة الخدمة العمومية. ويتعين هنا وضع ميثاق ودفاتر تحملات دقيقة لتقنين هذا الدعم وتوجيهه لخدمة التنمية الجهوية.

وهو ما تسعى إليه مختلف الوثائق الفرعية المرافقة لمشروع اتفاقية الشراكة الخاصة بتنزيل البرنامج الجهوي من أجل دعم التشغيل والاستثمار، من أجل دعم التشغيل والاستثمار ومشاريع العقود الفرعية الخاصة التي توثق للعلاقة المباشرة، وما يترتب عنها من التزامات بين مختلف شركائها الفاعلين، وبالخصوص مع القطاع الخاص.

لذلك، ندعو إلى ضرورة التقييم الجاد للتجربة الشمولية للمركز الجهوي للاستثمار، في بعدها القانوني والاداري، وكذلك في بعدها الاستراتيجي، كأداة للتحفيز والتوجيه والمواكبة والدعم والإرشاد وتقوية المجهود الاستثماري الجهوي، بجانب كل الفاعلين، بما يقتضي ذلك من ضرورة مراجعة أسلوب عملها وسلوكاتها، بما ينسجم مع طموح المبادرة والابتكار وتوخي أنجع أشكال الفعالية والنجاعة.

كما ندعو إلى ضرورة تفعيل آليات التتبع والتقييم وتحسين ظروف الحكامة، واحترام المبادئ التي تأسست عليها الاتفاقيات المعروضة على المجلس للتصويت، والتي تبلغ تكلفتها الإجمالية 100 مليون درهم.

السيد رئيس مجلس جهة سوس ماسة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الجهوي،

نحن نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من التدقيق في مستويات توجيه الدعم الجهوي في هذا المجال. والمغرب فتح بالفعل ورشا جديدا يتعلق بتوسيع مجال الاستثمار في إطار مقاربة تنافسية ذات أبعاد استراتيجية دوليا ووطنيا وإقليميا.

كما هيئت عدة قوانين جديدة في هذا المجال، وفي مقدمتها مشروع قانون – إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار الصادر في 09 دجنبر 2022، والذي نظن أنه يعد بمثابة خارطة طريق استراتيجية لإعطاء نفس جديد للاستثمار على الصعيد الجهوي، بشكل يتماشى مع طموحات النموذج التنموي الجديد وطموحات النخبة الجهوية، وخصوصا فيما يهم إحداث مناصب شغل قارة، حافظة للكرامة ومحفزة على حسن العطاء لدى الشباب الطموح، الذي يترقب نتائج البرنامج الجهوي للتشغيل، وبرنامج تحسين قابلية الشغل، وتقييم أداءه للفترة (2020 ـ 2022)، وكذلك، فيما يخص تقليص الفوارق المجالية، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز جاذبية الجهة بغية جعلها قطبا جهويا جذابا يساهم في الجاذبية الوطنية قاريا واستقطابها دوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونظن أن ميثاق الاستثمار الجديد، ما زال لم يتم التعريف به، ولم يتم نشره بالشكل الكافي لغاية الانخراط في تفعيله، خصوصا لدى الشباب، فيما يتعلق بتثمين دور

الفاعلين في القطاع الخاص، وكذا منظومة الإنتاج الوطنية. من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الميثاق.

وفي هذا الإطار، لا بد من التعريف بأنظمة دعم الاستثمار، وضمان حسن استهدافها وتوظيفها جهويا، بمختلف درجاتها، من نظام أساسي وأنظمة خاصة تشمل كل أنواع الاستثمارات وجميع المجالات الترابية، وهو ما يشكل انتقالا نوعيا في أنظمة الاستثمار بالنظر إلى أشكال المنح المنبثقة عن النظام الأساسي، منها المنح المشتركة والترابية والقطاعية، ثم الأنظمة الخاصة التي تستهدف مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بغية تحفيز وتشجيع المقاولات الجهوية، ودفعها نحو مزيد من تقوية وجودها وتوسعها وطنيا، وتقوية وتمنيع تواجدها دوليا.

فإلى أي مدى يعتبر هذا الميثاق الاستثماري الجديد ذا أهمية حاسمة بالنسبة للاقتصاد الجهوي، بالنظر إلى التحولات والتحديات المتعددة التي نواجهها، وبالنظر إلى الفرص *opportunités* المتاحة للفاعل الاقتصادي الجهوي على الصعيدين العالمي والإقليمي والوطني في السياق الحالي؟

ونرى أن هناك حاجة إلى تنظيم ندوة جهوية حول الاستثمار، على ضوء مستجدات القوانين المتوفرة وقانون الاستثمار، وما جاء به من جديد في أفق تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، والرفع من حصة الاستثمار الخاص في مجموع الاستثمارات المنجزة.

أما الاستمرار بنفس النهج الذي ينحصر في تلقي طلبات الدعم وتحويلها إلى مشاريع اتفاقيات، لتتم المصادقة عليها، فقد أثبتت التجربة أن مردود هذا النهج ضعيف

وسيبقى غير مندمج وغير فعال، ولا يتناغم مع الروح الوطنية والديناميكية المتسمة بالتحدي وبالتحلي بالجدية التي تقتضيها المرحلة الراهنة، والتي كانت وراء انبثاق ميثاق الاستثمار.

وهو ما يدعونا إلى وقفة تأملية حول تقييم هذا المجهود الجهوي الهام، ومدى مساهمته الكمية والنوعية في معالجة الإشكاليات المرتبطة بالتشغيل والاستثمار بشكل عام في جهتنا.

لذلك، اخترت لهذه المداخلة عنوان: " الدعوة إلى تنظيم ندوة جهوية حول الاستثمار ".

عبد اللطيف أعمو

عضو مجلس جهة سوس ماسة